الأنباء
الاحد 5 فبراير 2017

أنباء سورية

«قسد» تعلن بدء المرحلة الثالثة من معركة الرقة وتطلب المزيد من الدعم

المعارضة تحذر من فشل مفاوضات جنيف.. والنظام يصعّد في الغوطة الشرقية

مدنيون يفرون من المعارك في مدينة الباب السورية التي يسيطر عليها «داعش» لدى وصولهم الى مناطق سيطرة المعارضة (رويترز)

عواصم ـ وكالات: حذر مسؤول في الائتلاف الوطني السوري المعارض من انهيار مفاوضات جنيف المزمع عقدها في 20 فبراير الجاري، وأكد أن وفد الشعب السوري إلى مفاوضات جنيف سيعمل على تشكيله كل من الائتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات والفصائل العسكرية، في رد على الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس والمبعوث الدولي ستافان ديمستورا.

وقال عضو الائتلاف الوطني نصر الحريري، الذي حضر اجتماعات بين مسؤولين اتراك والمعارضة السورية في أنقرة أمس الأول، إن الاجتماع شكل حضورا للمعارضة الحقيقية السياسية والعسكرية، مشددا على ضرورة وحدة الكلمة والصف.

وبحث الاجتماع نتائج مؤتمر «الأستانة»، وتثبيت آليات مراقبة وقف إطلاق النار، وتشكيل وفد المعارضة السورية إلى جنيف.

وأشار حريري، وفق مكتب الائتلاف الصحافي، إلى أن مفاوضات جنيف المزمع عقدها في 20 الشهر الجاري مهددة بالفشل مثل سابقاتها في حال عدم تهيئة الظروف لها بالشكل المناسب من حيث إرساء وقف إطلاق نار حقيقي، وتطبيق الإجراءات الإنسانية كوقف القصف وإيصال المساعدات وإطلاق سراح المعتقلين.

معلومات عن فتح معابر لإخلاء سكان الغوطة الشرقية والمرج

لكن شيئا من ذلك لم يتحقق، بل صعد النظام عملياته العسكرية بدعم من الميليشيات الممولة ايرانيا، وأفادت قناة «الجزيرة» بأن قوات النظام والميليشيات الأجنبية الداعمة لها شنت هجوما واسعا على مواقع المعارضة المسلحة في حرزما والميدعاني والنشابية في منطقة المرج بغوطة دمشق الشرقية.

وقد تزامن ذلك مع قصف صاروخي مكثف استهدف مواقع المعارضة المسلحة والأحياء السكنية والطرق الرئيسية في المنطقة.

وشهدت الأحياء السكنية في مدينة حرستا بالغوطة الشرقية قصفا مدفعيا من قبل قوات النظام مما أدى إلى دمار في الممتلكات.

كما نقلت الجزيرة عن مصادر، إن قوات النظام استقدمت تعزيزات عسكرية كبيرة إلى ثكنة الدفاع الجوي بضاحية الأسد السكنية، الواقعة في أطراف غوطة دمشق الشرقية، تمهيدا لحملة عسكرية قريبة هدفها الغوطة الشرقية، أهم معاقل المعارضة المسلحة في ريف دمشق.

ويأتي هذا في وقت وصلت فيه قوات روسية إلى معبر مخيم الوافدين شمال مدينة دوما، الذي كان آخر ممر إنساني للغوطة الشرقية، قبل إغلاقه من قبل قوات النظام في عام 2013.

وقالت وسائل إعلام تابعة للنظام إن معبر مخيم الوافدين فتح للمدنيين وللراغبين من المعارضة المسلحة في تسليم أنفسهم وتسوية أوضاعهم، مضيفة أنه سيتم افتتاح معابر أخرى للغرض نفسه.

وفي غضون ذلك، أعلنت قوات سورية الديموقراطية (قسد) التي تهيمن عليها ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية بدعم من واشنطن أمس، بدء المرحلة الثالثة من معركة الاستيلاء على مدينة الرقة معقل داعش الأبرز في سورية. وطلبت «قسد» المزيد من الدعم من واشنطن لمحاربة مسلحي التنظيم بعد حصولها للمرة الأولى على مدرعات أميركية.

وأعلنت في بيان خلال مؤتمر صحافي في قرية العالية شمال مدينة الرقة «نعلن عن بدء المرحلة الثالثة من عملية تحرير ريف ومدينة الرقة»، مشيرة الى أن الحملة الجديدة «تستهدف تحرير الريف الشرقي للمحافظة».

وقالت المتحدثة باسم حملة «غضب الفرات» جيهان شيخ احمد لوكالة فرانس برس في قرية العالية ان «750 مقاتلا من المكون العربي في ريف الرقة انضموا الى قوات سورية الديموقراطية وقد تم تدريبهم وتسليحهم من قبل قوات التحالف الدولي».

وفي نهاية يناير الماضي، أعلنت واشنطن انها سلمت للمرة الأولى مدرعات الى الفصائل العربية ضمن قوات سورية الديموقراطية.

واكد المتحدث باسم قوات سوريا الديموقراطية طلال سلو لفرانس برس أمس ان «قوات التحالف زودت العرب ضمن قواتنا بعربات»، مشيرا الى ان «العدد قليل جدا ونتمنى ان يتزايد هذا الدعم في الأيام المقبلة».

وقالت القيادية في قوات سورية الديموقراطية روجدا فلات لفرانس برس «يدعمنا التحالف الدولي في هذه المرحلة الثالثة»، مشيرة الى ان «الأسلحة التي نحتاجها هي دبابات واسلحة دوشكا ومدرعات». وأضافت «هناك تأخير في وصول الأسلحة التي نحتاجها»، مشيرة في الوقت ذاته الى ان «الدعم سيتضاعف خلال المراحل المقبلة».

وينضوي نحو ثلاثين ألف مقاتل في صفوف قوات سوريا الديموقراطية، أكثر من ثلثيهم من المقاتلين الاكراد.

ويشكل دعم واشنطن لها مصدر قلق دائم بين الولايات المتحدة وتركيا، اذ تصنف الأخيرة وحدات حماية الشعب الكردية منظمة ارهابية.

وتحرص واشنطن على التأكيد مرارا انها تسلح المكون العربي لقوات سورية الديموقراطية وليس المكون الكردي.

تقرير إخباري

أوروبا تذرف «دموع التماسيح» على اللاجئين وتغلق أبوابها بوجههم

بروكسل ـ الأناضول: رغم اللهجة الشديدة في الانتقادات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والكثير من دوله، للحظر المؤقت الذي فرضه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على دخول اللاجئين ومواطني 7 دول إسلامية لبلاده منها سورية، إلا أن ممارساتها على أرض الواقع تظهر «تناقضا» بين الأفعال والأقوال، بحسب مراقبين، حيث تغلق أبواب أوروبا في وجه اللاجئين. وبينما تذرف دول أوروبية «دموع التماسيح» عقب قرار ترامب، فارقت رضيعة سورية تدعى نورشان، الحياة جراء البرد والمرض، في اليونان، المحطة التي ينتظر فيها آلاف اللاجئين منذ شهور، قطار الأمل نحو دول أوروبا الغربية.

ودفنت نورشان البالغة شهرين من العمر، بصمت في مقبرة «هالكيدا» باليونان، مطلع فبراير الجاري، ليرتفع بذلك عدد اللاجئين الذين ماتوا في اليونان نتيجة موجة البرد، إلى 4 أشخاص خلال الأسبوع الأخير.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن اللاجئين الثلاثة الآخرين (باكستاني ومصري وسوري) فارقوا الحياة تسمماً بالدخان المتصاعد من المدفأة التي أشعلوها، في خيمتهم الصيفية. وتزامنا مع دفن نورشان، كان المسؤولون الأوروبيون في بروكسل، يوصون بتمديد السماح لكل من ألمانيا والنمسا والدنمارك والسويد والنرويج بتعليق العمل باتفاقية «شنجن»، لمدة ثلاثة شهور إضافية، في مواجهة تدفق اللاجئين، ويخططون لعقد قمة مع ليبيا، كي «لا يأتي اللاجئون»، وتجري مناقشة قرار ترامب حول حظر الدخول، في البرلمان الأوروبي.

ووجه المجتمعون انتقادات لاذعة لترامب، وفي مقدمتهم مفوضة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية فيديريكا موغريني، التي قالت: «لا يمكن حرمان أحد من حقوقه بسبب مكان ولادته أو دينه أو جذوره الإثنية، نحن هكذا وهذه هويتنا، نحن نحتفل عندما تنهار الجدران».

ورغم أن أصوات قادة الكتل السياسية في البرلمان الأوروبي، تعالت مطالبة بـ «إغلاق أبواب أوروبا في وجه ترامب»، إلا أن الحقائق على الأرض تظهر جليا إغلاق أبواب أوروبا في وجه اللاجئين.

ويوجد في اليونان حاليا نحو 60 ألف لاجئ، يعانون من ظروف الشتاء القاسية في المخيمات، وتصف الأمم المتحدة أوضاعهم بالمزرية التي «يرثى لها». ورغم تعهد الاتحاد الأوروبي بإعادة توزيع 160 ألف لاجئ وصلوا اليونان وإيطاليا، خلال عامين، بين دوله، إلا أنه لم يلتزم إلا حد كبير بتعهده. ووفق آخر تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 8 ديسمبر 2016، بلغ عدد اللاجئين الذين جرت إعادة توطينهم 8 آلاف و162 لاجئا فقط.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يلتزم بتعهداته حول استقبال لاجئين من دول الجوار لسورية، فعلى سبيل المثال تعهد باستقبال 54 ألف لاجئ مقيم في تركيا، إلا أن عدد الذين استقبلتهم دول الاتحاد بلغ ألفين و761 لاجئا. كما رحلت دول الاتحاد 11 ألف لاجئ في 2016، والتزمت بروكسل الصمت حيال قيام المجر بإنشاء جدار على حدودها مع صربيا، للحيلولة دون تدفق اللاجئين، واعتبر الاتحاد الموضوع «مشكلة وطنية» للمجر. وقالت اليونان إن وزير شؤون الهجرة واللجوء البلجيكي تيو فرانكين، قال خلال اجتماع لوزراء داخلية الاتحاد: «ارموا اللاجئين في البحر، وإذا غرقوا فليغرقوا». ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، ولكن توجهت دول الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقيات مع الدول الأخرى، من أجل الحيلولة دون وصول اللاجئين إليها، فجرى توقيع اتفاقية مع أفغانستان لإعادة مواطنيها إليها، دون الاكتراث إلى استمرار خطر حركة طالبان، وغياب الاستقرار في كثير من مناطقها.

أنباء لبنانية

مع تصاعد التشنجات الأميركية ـ الإيرانية

مخاوف من العودة إلى ما قبل «النووي» واحتدام المواجهة بين العهد وجنبلاط

بيروت ـ عمر حبنجر

اقترب لبنان من الدخول في المهل القانونية لدعوة الناخبين للتوجه الى صناديق الاقتراع، فيما لا يزال القانون الذي يفترض ان يرعى هذه الانتخابات في ضمير الغيب.

هذه المهل تنتهي في 21 فبراير، وقد تعهدت الأطراف المعنية بإنجاز قانون يرضي مختلف الأطراف، بحدود منتصف هذا الشهر، لكن الصورة غامضة، والمؤشرات على التوصل الى قانون يستجيب لتطلعات مختلف القوى، لا تشجع.

وزاد الطين بلة تصاعد ضغوط الإدارة الأميركية الجديدة على طهران، منذ تجربتها للصاروخ الباليستي، وتجديد تفعيل الإجراءات المالية العقابية على حزب الله، وعلى لبنانيين متهمين بعملهم لحسابه، في لبنان وبلدان أخرى، ويظهر ان موجة الضغط الأميركية باتجاه المزيد من الارتفاع. ما تخشى معه أوساط سياسية لبنانية لـ «الأنباء» من عودة الجمود السياسي في لبنان، الى درجة ما كان عليه قبل توقيع الاتفاق النووي مع ايران.

لكن الرئيس ميشال عون، ما زال على سعيه لاجتراح قانون انتخابات جديد، ملوحا باللجوء الى الاستفتاء الشعبي، في حال أقفلت خلافات السياسيين الأفق أمام قانون انتخاب جديد.

عون أكد انه لا خلاف بينه وبين الرئيس سعد الحريري، واصفا علاقتهما بالممتازة، مرجعا الأزمة القائمة الى كون كل واحد يريد ان يسحق الأقلية الموجودة في طائفته ليمد يده على جيب الآخر، كي يشلحه عددا من المقاعد. وهذا لا يقيم وطنا.

عون أبلغ نقابة محرري الصحافة بأننا نمر بأزمة إرادات تريد ان تنهش بعضها، لأنهم لم يخرجوا من ذهنية الربح على الآخر.

وأضاف منذ اتفاق الدوحة عام 2008 طالبنا بالنسبة كشرط أساسي للانتخابات اللاحقة. وقد وافق الجميع ومرت ثماني سنوات، ولم يتمكنوا من إنجاز القانون، وتوجه الى من انتقدوا حديثه عن الفراغ النيابي قائلا: «لسنا بخائفين من الفراغ، لأن لدينا البدائل واذا بدكم تمددوا للنواب مدى الحياة، مددوا لهم، وأنا أقبل..».

وحرص الرئيس عون على تجنب تسمية الأشياء بأسمائها، لكن رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، فعل، عندما أبلغ أعضاء اللجنة الرباعية المعنية بقانون الانتخابات بأنه «ممنوع على النائب وليد جنبلاط ان يسمي نائبا مسيحيا، في أي دائرة، وقد وصف النائب الجنبلاطي أكرم شهيب هذا الكلام بـ «الخطير» وقال في إشارة ذات مغزى ان همنا الأول حماية السلم الأهلي في الجبل».

شهيب: همنا المحافظة على السلم الأهلي بالجبل

رئيس الجمهورية يلوّح باستفتاء الشعب حول قانون الانتخابات

وسأل شهيب: هل وليد جنبلاط سمى دوري شمعون وجورج عدوان في دائرة الشوف؟

وقال: عندما يعود الوزير باسيل سيسمع كلاما آخر.

بدوره، نائب الشوف علاء الدين ترو، توجه الى من «يريدون التمثيل النيابي الصحيح للمسيحيين بعدم انكار حق الآخرين بذلك».

ومن قبيل الرد على طروحات باسيل أقام الحزب التقدمي الاشتراكي مهرجانا شبابيا شعبيا في بلدة «بقعاتا» الشوفية أمس تحت عنوان «يا حامي ارزة لبنان». وقد وزعت صور النائب جنبلاط بواسطة مواقع التواصل متوسطة عنصرين مسلحين تحت عنوان «باهو».

وفي أحد المنشورات ورد الآتي: لأن الشوف حزب تقدمي اشتراكي، طالعين على المختارة.

ورفع شعار آخر يقول: الإصلاح ليس نسبيا، وبدأت بعض الأوساط الإعلامية والسياسية التذكير بأحداث 1958، التي نجمت عن انتخابات 1957، التي جرت في أواخر عهد الرئيس كميل شمعون، بموجب قانون مركبّ أطاح بنيابة عدد من الزعماء، وفي طليعتهم كمال جنبلاط في الشوف، وصائب سلام في بيروت.

وتقول مصادر مؤيدة لقانون 1960 ان طرح الفراغ النيابي الذي لوّح به الرئيس عون، لا مكان له في الدستور، انطلاقا من اعتبار مجلس النواب سيد نفسه، وبالتالي هو قادر على تشريع استمراريته بوجه الفراغ المحتمل.

وفي رأي المصادر لـ «الأنباء» ان تكتل بعض المعارضين باكرا، ضد العهد تنتظر من الرئيس عون مبادرة باتجاه هؤلاء ضمانا لاستقرار عهده الوليد.

وردا على مقولة المجلس النيابي سيد نفسه، ردد النائب نبيل نقولا، عضو كتلة التغيير والإصلاح عبارة الرئيس عون: الشعب مصدر السلطات، وبالتالي فهو سيعود اليه للاستفتاء على قانون الانتخابات، علما أن الدستور لم يلحظ منع الاستفتاءات.

وردا على ذلك، ذكرت مصادر «النيو معارضة» بأن ذلك خاضع لقرار مجلس الوزراء.

الى ذلك، يبدو أن اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلي التيار الحر والمستقبل وحزب الله وأمل، قد أفل نجمها، وأخلت الساحة لحساب الاتصالات الثنائية.

قناة المنار التي كشفت عن ذلك تحدثت عن قانون قالت إنه يؤمن الحل الامثل، ولا يحتاج الى اجتهاد، انه النظام النسبي وعلى أساس لبنان دائرة واحدة! وهذا ما ينصب عليه جهد حزب الله، كما قال نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم.

منابر التيار الوطني الحر، تتحدث عن اطمئنان بعبدا الى أن قانونا انتخابيا جديدا وعادلا سيبصر النور، وضمن آجال زمنية، تحمي لبنان، من اللجوء الى الخيارات الجذرية، التي يتيحها الدستور، حفاظا على مبدأ «الشعب مصدر السلطات»، كما تقول القناة البرتقالية، وليس بعض المتسلطين عليه، منذ عقود الوصايات والاقطاعيات وبيوتات العنف والعفن.

وكشفت القناة العونية عن أن رسائل مباشرة وصلت الى بعبدا من قبل عين التينة مقر الرئيس نبيه بري وبيت الوسط مقر الرئيس سعد الحريري مفادها بأن رئيس المجلس النيابي كما رئيس الحكومة مصممان على أمرين: الاول التمسك بالاتفاق والانسجام الكاملين مع رئيس الجمهورية، والثاني التزامهما بإقرار قانون جديد للانتخابات، يؤمن صحة التمثيل وينسجم مع مقتضيات الوفاق والدستور.

وتقول «البرتقالية» ان هذا الموقف طمأن، بعبدا، وهي التي تبني عليه التزامها الوطني، المؤكد عليه في خطاب القسم، وهو انه لا قانون ستين، ولا تمديد للمجلس ولا ابتزاز ولا اهتزاز ولا خطر ولا أكلة لحوم بشر.

وتعتبر أوساط جنبلاط، أن ثمة من يسعى الي حصره في البوتقة الدرزية، في وقت تتألق قيادة حزبه التي ستعلن اليوم الاحد، من كوادر تنتمي الى مختلف الطوائف اللبنانية. كما أن المجتمع الدرزي العروبي الهوى، ليس مغلقا سياسيا، بل فيه من شتى التيارات والاتجاهات والعقائد والأحزاب، ولئن كات غالبيته المطلعة تتنفس جنبلاطيا.

لافتة المهرجان الشبابي الذي اقامه الحزب التقدمي الاشتراكي في «بقعاتا» (محمود الطويل)

سليمان لـ «الأنباء»: الفراغ في المجلس النيابي تمديد

بيروت ـ داود رمال

أمل الرئيس العماد ميشال سليمان بانجاز قانون الانتخابات وإجراء الانتخابات في موعدها، لافتا الى انه اذا لم يكن هناك تمديد للمجلس النيابي هذا يعني تلقائيا ان هناك انتخابات، واذا لم تجر الانتخابات يقع التمديد حكما وحتى دستوريا، وعدا عن فتوى ادمون رباط، المادة 55 من الدستور تعبر عن ذلك وتقول انه في حال تم حل مجلس النواب بمرسوم وبعد انقضاء مهلة ثلاثة اشهر ولم تجر الانتخابات يبطل المرسوم ويلتئم مجلس النواب من جديد. واعتبر سليمان انه في الاجتهاد الدستوري تعني ان المجلس يستمر خصوصا اذا استمر مكتب المجلس في تصريف الاعمال، قياسا لذلك اذا لم تجر الانتخابات يستمر المجلس الحالي، وايضا المادة 25 من الدستور تقول ان اي مرسوم حل لمجلس النوب يجب ان يتضمن تعيين تاريخ اجراء الانتخابات ضمن مهلة الاشهر الثلاثة، وبالتالي لا يمكن لأحد القول بعدم اجراء الانتخابات لان الدستور واضح بضرورة اجراء الانتخابات ضمن مهلة والا يعود المجلس المنحل شرعيا وأي تعطيل للانتخاب خرق للدستور. وقال سليمان في تصريح لـ«الأنباء»: اذا كانوا يعتبرون ان التمديد للمجلس النيابي فراغ، انا اقول ان الفراغ في المجلس النيابي تمديد، حينها افضل اجراء الانتخابات وفق القانون النافذ لانه عمليا يؤمن تداول السلطة بجزء معين على قاعدة ان «آخر الدواء الكي» اذا لم يتم التوصل الى قانون جديد. وهناك عدة حلول مثل قانون اكثري محسّن او قانون مختلط على مبادئ تحترم الدستور، وليس كما يطرح الان من صيغ تخالف الدستور، بينما بالامكان اعداد قانون مختلط سهل وغير معقد ويحترم الدستور. ورأى سليمان ان المختلط السليم وفق المناصفة هو عمليا 80٪، اذا كان نصف اكثري ونصف نسبي عمليا نصف النسبي سيفوزون بأصوات الاكثرية. ولكن للاسف كما كل مرة عند مناقشة قانون الانتخاب لا تدرس الاقتراحات بوعي ويحصل «تخبيص»، اذا ارادوا قانونا مختلطا يحترم الدستور ممكن انجازه، واذا ارادوا قانونا نسبيا ايضا ينجز، ولكن هناك هواجس الان عند افرقاء، لذلك فلنذهب الى تطبيق «الطائف» وتجري الانتخابات وفق قانون مؤقت الى حين انجاز اللامركزية الادارية ومجلس الشيوخ واقرار استراتيجية دفاعية، وكل ذلك تهيئة لاعتماد النسبية.

العماد ميشال سليمان